للسنة الثالثة على التوالي من مجلة وورلد فاينانس

«الدولي» يحصد جائزة «أفضل بنك إسلامي بالكويت» في 2016

أعلن بنك الكويت الدولي «الدولـــي» عن فوزه بجائزة «أفضـل بنك إسـلامي في الكويت» لعام 2016 من وورلد فاينانس للسنة الثالثة على التوالي، وتأتي هذه الجائزة من المجلة المختصة بالشأن المالي والمصرفي الأكثر شهرة في سوق لندن للأوراق المالية، وذلك تقديرا لنجاحات البنك المتميـزة والتزامه في تقديم حلول مصرفيـة رائدة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

وبهذه المناسبه، قال رئيس مجلس إدارة بنـك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح: «إنه لفخر كبير لنا أن تسترعي نجاحاتنا وانجازاتنا مؤسسة إعلاميــة متخصصة عريقة بحجم وورلد فاينانس المشهود لها بالمصداقيــة والحيادية التامة في عملها، لاسيما بعد حصول البنــك مؤخرا على جائــزة «أفضل بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الشرق الأوسط» لعام 2016 من قبل كابيتــال فاينانس إنترناشيونال المتخصصة في القطاع المالي والمصرفي».

وأكد الجراح: «إن انجازات البنك المتتالية وما يحظى به من تكريم وجوائز ما هو سوى تأكيد علــى نجاحه وريادته في قطاع المصرفية الإسلامية ودليل على ثقة عملائنا بنا. كما أن تميز البنك والسمعة الطيبة التي يحظى بها تعود إلى عوامل ثلاثة أساسية ألا وهي قيادته القوية الحكيمة، حرصه على مواكبة التطور التكنولوجي فضلا عن اجتذاب واسـتقطاب الخبـرات ذات المهنية العالية التي ساهمت جميعها بشـكل مباشر في مواصلة مسيرة البنك الريادية على كل الأصعدة».

الشيخ محمد الجراح

الجراح: إنجازات البنك المتتالية تأكيد لنجاحه في قطاع المصرفية الإسلامية

وأكد الشـيخ الجراح في ختام تصريحـه عزم البنك المضـي قدمـا فـي ابتكار وتطوير مجموعة المنتجات المالية الإسلامية التي يقدمها للعملاء، الأفراد والشركات، لتلبية احتياجاتهم المصرفية وفقا للشريعة الإسلامية الغراء معتبرا أن السر الحقيقي وراء نجاحاته وريادته يكمن في مواصلـة مسـيرة الإبـداع والتغيير بكل ثقة ويسر.

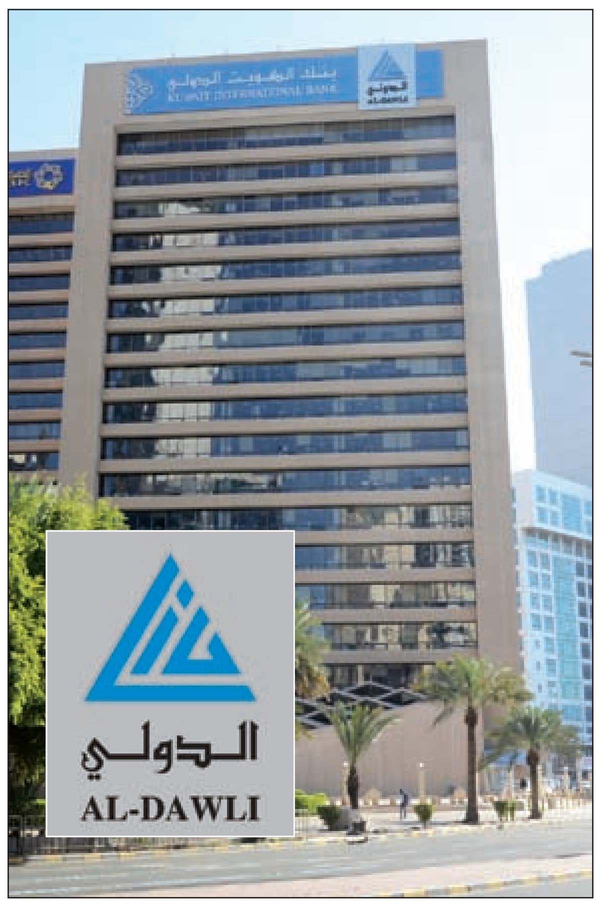

لتمويل برج أولجانا ومشاريع أخرى

«أبيار» تحصل على عرض تمويل بـ 170 مليون درهم

أعلنـت شـركة أبيـار للتطوير العقاري عن تحقيق أعمال البناء المنجزة في برج أولجانا قفزة لتصل الأعمال الخرسانية للدور 26 وبنسبة إنجاز بلغت 30٪.

وفي هـذا الإطـار قال نائـب الرئيـس التنفيذي لشـركة أبيار محمد جاسم الهولي: «اتخذنا الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ وإنجاز المشروع وفق الجدول الزمني المقرر، حيث حصلت الشركة على عرض تمويل عقاري من أحد البنوك الإماراتية بقيمة 170 مليـون درهم منها 110 ملايـين لتمويل أعمال بناء برج أولجانا، وهو ما يؤكد متانة الوضع المالي للشركة وأهمية مشاريعها.

وحـول الجدول الزمني قـال الهولـي ان الشـركة تسعى لاستكمال كل الاعمال الخرسـانية للمشروع في نهايـة الربـع الثالث من العام الحالـي على أن يتم الانتهاء من تشـييد المبنى كاملا بالموعد المحدد في الربع الثاني من عام 2017.

وأوضح أن برج أولجانا يتكون من 43 طابقا ويحتوي على السكاي فيلاز ووحدات سكنية بنماذج متعددة، حيث تشـترك جميعها في نفس المواصفات والمزايا وتتمتع بمجموعة مميزة من المرافق العصرية.

وأضاف الهولي: «اعتادت الشركة دائما على تقديم أفضل العقارات لعملائها، وامتلاك وحدة سـكنية في مشروع أولجانا هو أصل استثماري مميز جدا، ومدينة دبي تبقى أرض واعدة للغاية».

محمد جاسم الهولي

«بيان»: تحويل الكويت لمركز مالي مقولة فارغة

قال تقرير إدارة الدراسات والبحوث في شـركة بيان للاستثمار ان سـوق الكويت للأوراق المالية لم يستطع الحفاظ على مساره الصعودي الذي شهده في الأسابيع القليلة الماضية، لينهي تداولات أول أسابيع شهر مايو، مسجلا خسائر جماعية لمؤشراته الثلاثة، حيث جاء ذلك على وقع موجة البيع التي شهدها السـوق خلال الأسبوع، والتي شملت طيفا واسعا من الأسهم المدرجة، لاسيما القيادية منها والثقيلة، وذلك وسـط انخفاض لافت للسـيولة المتداولة والتي شهدت في إحدى جلسات الأسبوع أدنى مستوى لها منذ شهر فبراير الماضي. وأوضح التقرير ان مشكلة تراجع السيولة في البورصة الكويتية تعد أحد أهم الأسباب التي حدت من تطوره في العقد الأخير، الأمر الذي يؤكد عدم تعافي السوق من تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي اندلعت أواخر عام 2008، فمؤشـرات السوق تنحدر بشكل متواصل ومتكرر، وأسعار الكثير من الأسهم المدرجة فيه قد تخطت قيمتها الدفترية والعادلة نزولا، وأصبح السوق غير مشجع لمعظم المسـتثمرين، بل نقول أصبح سوقا طاردا، ومع كل ذلك، فإننا مازلنا نأمل في أن تجد الحكومة حلا سريعا لمعالجة تلك المعضلة التي باتت ظاهرة تتطلب تدخلا عاجلا وفوريا لإنهائها من أجل عودة الجاذبية الاستثمارية والثقة المفقودة في سوق الكويت للأوراق المالية مرة أخرى، فلقد مللنا من تردد المسـؤولين الحكوميين المختلفين عن نيتهم لتحويل الكويت لمركز مالي واستثماري، فأصبحت هذه المقولة فارغة لا قيمة لها دون أي خطوات تنفيذية جادة للبدء بتنفيذها.

توقعات بتراجع إنتاج الكويت 100 ألف برميل في أبريل

«الوطني»: أسعار النفط لأعلى زيادة شهرية منذ 7 سنوات

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان أسـواق النفط لم تتأثر بفشل الاتفاقية بين أوبيك وروسـيا بشأن تجميد مستوى الانتاج لتدفع الأسعار إلى أعلى مستوياتها الشـهرية منذ العام 2009، حيث أنهى مزيج برنت الشهر مرتفعا بنحو 22٪ ليصل إلى أعلى مستوياته منذ نوفمبر 2015 عند 48,1 دولارا للبرميل. كما ارتفع مزيج غرب تكساس المتوسـط أيضا بواقع 20٪ منهيا الشهر عند 45,9 دولارا للبرميل.

وأوضح التقرير ان أسعار النفط شهدت انتعاشا ملحوظا بنحو 72٪ بعد أن بلغت أقل مسـتوياتها منذ 13 عاما في منتصف ينايـر. وجاء هذا الانتعاش نتيجة العديد من العوامـل كالمحادثات حول تجميد الانتاج وانقطاع الانتاج من بعض الدول الأعضاء في منظمة أوبيك وتراجع انتاج النفط الصخـري الأميركي وتراجع الـدولار الأميركي. ولـم تتأثر الأسـواق بعدم التوصـل إلى اتفاق لتجميد الانتاج بين أوبيك وروسـيا في الاجتمـاع الذي عقد في الدوحة، بل تأثرت بانقطاعات الانتاج الضخمة والسريعة التي بدأت منذ شهر فبراير. فقد كانت العراق ونيجيريا من بين أكبـر الدول المنتجة التي شهد انتاجها تراجعا إثر انفجار أنبوب نفطي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى غانا وذلك نتيجة أعمال صيانة طارئة، وفي الكويت نتيجة إضراب عمال النفط.

وكان مـن الممكن أن يكون توقف المحادثات حول تجميد الانتاج في اجتماع الدوحة أثر ملحوظ على الأسـعار، ولكن يبدو أن عودة ظهور المخاوف الجيوسياسـية كان لها الأثر الأكبر على توقعات أسـواق النفط بعد أن غابت خلال تراجع أسعار النفط السريع من 115 دولارا للبرميـل في منتصف العـام 2014. كما ان حدة تلك المخـاوف قد ازدادت بشـكل ملحوظ، لاسيما مع محدودية احتياطي النفـط لدى الدول المنتجة.

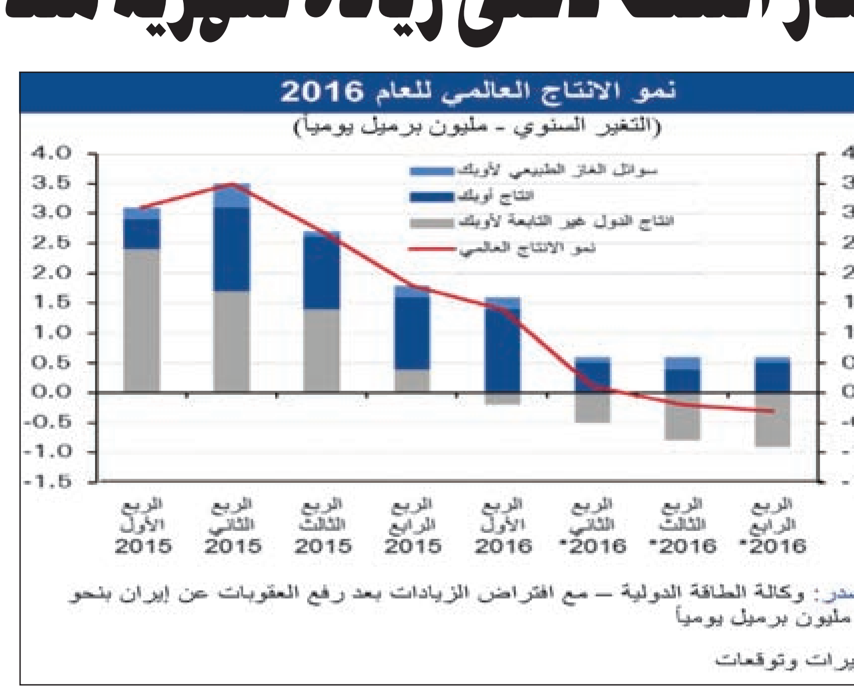

المصدر: وكالة الطاقة الدولية – مع افتراض الزيادات بعد رفع العقوبات عن إيران بنحو 0.6 مليون برميل يومياً

*تقديرات وتوقعات

وقال التقريـر ان إجمالي انتاج منظمة أوبيك استقر عند مسـتوى 32,2 مليون برميل يوميا لشهر الثاني على التوالي خلال شهر مارس، وذلك وفق بيانـات من مصـادر ثانوية تابعة لمنظمة أوبيك. فقد جاءت الزيادات في انتاج كل من إيران والعراق لتقابـل التراجع في انتاج كل من نيجيريا وليبيا إثر انقطاع الانتاج وفي انتاج الإمارات نظرا لأعمال الصيانة، بينما بقي الانتاج في السعودية والكويت كما هو دون تغيير.

ومن المتوقع أن تشير بيانات أوبيك القادمة إلى وجود تراجع في انتاج الكويت بنحو 100 ألف برميل يوميا في شهر أبريل.

وتوقـع التقريـر أن يتم تحقيق توازن بين مسـتوى الإنتاج ومستوى الطلب خلال الربعين الأخيرين من العام 2016 بعد أن يصل استهلاك النفط إلى أقصاه ويسجل الانتاج من خارج منظمة أوبيـك تراجعا أكبر، خاصة انتاج النفط الصخري الأميركـي. كما توقعت وكالة الطاقة الدولية أن تصل الأسواق لهذا التوازن بين الإنتاج والطلب في الربع الثالث من العام 2016، كما تقدر أيضا أنه بحلول الربع الرابع من العام 2016 سيكون إنتاج الدول من خارج المنظمة قد تراجع بنحو 800 ألف برميل يوميا، وسيتسبب انتاج النفط الصخري الأميركي بمعظم هذا التراجع.

عمار
AMAR

إعلان تذكيري

لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٥

تعلن شركة عمار للتمويل والاجارة عن عقد جمعيتها العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ في تمام الساعة ١٠:٣٠ صباح يوم الأحد الموافق ٢٠١٦/٥/١٥ في قاعة دور ٣ ساحة ٨ بمجمع الوزارات، وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدولي الأعمال الآتي بيانهما.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية (للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١)

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط شركة عمار للتمويل والإجارة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ والمصادقة عليه.
٢. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ والمصادقة عليه.
٣. سماع تقرير السادة/ مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ والمصادقة عليه.
٤. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ والمصادقة عليها.
٥. بيان مجلس الإدارة بالجزاءات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١.
٦. اعتماد توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١.
٧. اعتماد توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة للسادة/ أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١.
٨. تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز ١٠٪ من عدد أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
٩. الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة لسنة ٢٠١٦.
١٠. إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم من كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن الفترة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١.
١١. الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٦ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهما، على أن يكون مراقبي الحسابات من المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال.
١٢. تعيين أو إعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية ٢٠١٦، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية (للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١)

تعديل نص المواد التالية من النظام الأساسي للشركة على النحو الآتي:

المادة	النص الأصلي	النص بعد التعديل
(١٥)	مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد	مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وإذا تعذر انتخاب مجلس إدارة جديد في الميعاد المحدد استمر المجلس القائم في إدارة أعمال الشركة إلى حين زوال الأسباب وانتخاب مجلس جديد.
(١٦)	يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكاً بصفته الشخصية أو يكون الشخص المعنوي الذي يمثله مالكاً لعدد من الأسهم لا تقل قيمتها عن ١٥٠٠٠ دينار كويتي أو ١٪ من رأس المال أي القيمتين أقل ويخصص هذا القدر من الأسهم لضمان إدارة العضو ويجب إيداعها خلال شهر من تاريخ التعيين أحد البنوك المعتمدة ويستمر إيداعها مع عدم قابليتها للتداول إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته.	يجب أن تتوافر في من يترشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية: ١- أن يكون متمتعا بأهلية التصرف. ٢- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية بعقوبة مقيدة للحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام هذا القانون ما لم يكن قد رد إليه اعتباره. وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أي من الشروط المتقدمة أو غيرها من الشروط الواردة في القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ لإصدار قانون الشركات أو القوانين الأخرى ذات الصلة، زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدان ذلك الشرط.
(١٧)	لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو لأحد أعضاء هذا المجلس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع الشركة لحسابها إلا إذا كان ذلك بترخيص من الجمعية العامة. ولا يجوز لأي من هؤلاء أن يشترك في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم. ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضائه - ولو كان ممثلا لشخص اعتباري - أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره، كما لا يجوز له بيع أو شراء أسهم الشركة طيلة مدة عضويته في مجلس الإدارة.	لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو لأحد أعضاء هذا المجلس أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية أو أزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الثانية مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها إلا إذا كان ذلك بترخيص من الجمعية العامة العادية. ولا يجوز لأي من هؤلاء أن يشترك في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضائه ولو كان ممثلا لشخص اعتباري أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية - أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره.
(٢٦)	لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها. ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة. ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة.	لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقا لأغراضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة. ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض وعقد الصلح والتحكيم والتبرعات.
(٢٨)	رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسئولون عن أعمالهم تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة وعن كل مخالفة لأحكام القانون أو لهذا النظام وعن الخطأ في الإدارة ولا يحول دون إقامة دعوى المسئولية اقتراع من الجمعية العامة بإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.	رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسئولون عن أعمالهم وإداراتهم والتي تتعلق بمنفعة خاصة لهم أو لأزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الأولى أو بخلاف قائم بينهم وبين الشركة، تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة وعن كل مخالفة لأحكام القانون أو لهذا النظام وعن الخطأ في الإدارة ولا يحول دون إقامة دعوى المسئولية اقتراع من الجمعية العامة بإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
(٣٦)	تنعقد الجمعية العامة بصفة عادية مرة على الأقل في السنة بناءً على دعوة مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة. ولمجلس الإدارة دعوة هذه الجمعية كلما رأى ذلك. ويتعين عليه دعوتها كلما طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن عشر رأس المال. كما تنعقد الجمعية العامة أيضاً إذا ما طلبت ذلك وزارة التجارة والصناعة.	تنعقد الجمعية العامة بصفة عادية مرة على الأقل في السنة بناءً على دعوة مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة. ولمجلس الإدارة دعوة هذه الجمعية كلما رأى ذلك. ويتعين عليه دعوتها كلما طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن عشر رأس المال بطلب مسبب، أو بناء على طلب مراقب الحسابات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الطلب. كما تنعقد الجمعية العامة أيضاً إذا ما طلبت ذلك وزارة التجارة والصناعة.
(٤٠)	تجتمع الجمعية العامة بصفة غير عادية بناءً على دعوة من مجلس الإدارة، أو بناءً على طلب من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع أسهم الشركة وفي هذه الحالة يجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية خلال شهر من تاريخ وصول الطلب إليه.	تجتمع الجمعية العامة بصفة غير عادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، أو بناء على طلب مسبب من مساهمين يملكون ١٥٪ من رأس مال الشركة المصدر أو طلب من وزارة التجارة والصناعة، وفي هذه الحالة يجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة غير العادية خلال شهر من تاريخ وصول الطلب إليه.
(٤١)	المسائل التالية لا تنظرها إلا الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية: ١. تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة. ٢. بيع كل المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر. ٣. حل الشركة أو اندماجها في شركة أو هيئة أخرى. ٤. زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة. وكل تعديل لنظام الشركة لا يكون نافذاً إلا بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة.	المسائل التي لا تنظرها إلا الجمعية العامة المنعقدة بصفة غير عادية: ١- تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي. ٢- بيع كل المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر. ٣- حل الشركة أو اندماجها في شركة أو هيئة أخرى أو تحولها أو انقسامها. ٤- زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة. وكل تعديل لنظام الشركة لا يكون نافذاً إلا بعد موافقة الجهات الرقابية واتخاذ إجراءات الشهر.
(٤٤)	يكون للمراقب الصلاحيات وعليه الالتزامات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية وله بوجه خاص الحق في الاطلاع في أي وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفي طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها، وله كذلك أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها وإذا لم يتمكن من استعمال هذه الصلاحيات أثبت ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ويعرض على الجمعية العامة وله حق دعوة الجمعية العامة لهذا الغرض.	يكون لمراقب الحسابات الصلاحيات وعليه الالتزامات المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ لإصدار قانون الشركات وله بوجه خاص الحق في الاطلاع في أي وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفي طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها، وله كذلك أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها وإذا لم يتمكن من استعمال هذه الصلاحيات أثبت ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ويعرض على الجمعية العامة وله حق دعوة الجمعية العامة لهذا الغرض.
(٥٣)	تطبق أحكام قانون الشركات التجارية رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو في هذا النظام.	تطبق أحكام القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ لإصدار قانون الشركات في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو هذا النظام.
(١٣)	لا يجوز زيادة رأس المال إلا إذا كانت أقساط الأسهم قد دفعت كاملة ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية، وإذا صدرت بقيمة أعلى خصصت الزيادة أولا لوفاء مصروفات الإصدار ثم احتياطي أو لاستهلاك الأسهم. ولكل مساهم الأولوية في الاكتتاب بحصة من الأسهم الجديدة متناسبة مع عدد أسهمه وتمنح لممارسة حق الأولوية مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر دعوة المساهمين لذلك ويجوز تنازل المساهمين مقدماً عن حقهم في الأولوية أو تقييد هذا الحق بأي قيد.	إذا كانت قيمة الأسهم الأصلية قد دفعت بالكامل، يجوز بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية بعد موافقة الجهات الرقابية على زيادة رأس مال الشركة المصرح به وذلك بناء على اقتراح مسبب من مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات في هذا الشأن، على أن يتضمن القرار الصادر بزيادة رأس المال مقدار وطرق الزيادة. إذا تقرر زيادة رأس مال الشركة ولم يمارس بعض المساهمين حق أولوية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال، يتم تخصيص الأسهم غير المكتتب بها لمن يرغب في ذلك من مساهمي الشركة، فإذا تجاوزت طلبات الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة يتم تخصيصها على المكتتبين بنسبة ما اكتتبوا به. وفي جميع الأحوال التي لم يتم الاكتتاب فيها في كامل الأسهم الجديدة جاز لمجلس الإدارة أن يقوم بتخصيص الأسهم غير المكتتب فيها لمساهمين جدد، وتعتبر الأسهم الجديدة غير المكتتب فيها ملغاة بقوة القانون.
(٥٦)	"تفويض مجلس الإدارة لمدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهراً بشراء أسهم الشركة في حدود نسبة لا تتجاوز ١٠٪ من مجموع رأس المال بقيمتها السوقية والتصرف فيها وفقا للقانون وأحكام قانون الشركات التجارية وأحكام قرارات وزير التجارة والصناعة".	"تفويض مجلس الإدارة لمدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهراً بشراء أو بيع أسهم الشركة في حدود نسبة لا تتجاوز ١٠٪ من مجموع رأس المال بقيمتها السوقية والتصرف فيها وفقا للقانون وأحكام قانون الشركات التجارية وأحكام قرارات وزير التجارة والصناعة".

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة برج أحمد - شارع الخليج العربي إدارة حفظ الأوراق المالية - الدور الخامس - هاتف / ٢٢٤٦٤٥٨٥ ، فاكس / ٢٢٤٦٩٤٥٧ وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي للشركة الكويتية للمقاصة.

رئيس اتحاد البترول استقبل وفد مركز التضامن العالمي

سيف القحطاني ومحمد البلوشي وعدد من اعضاء الاتحاد خلال استقبال الوفد

أسامة أبوالسعود

استقبل رئيس اتحاد البترول سيف القحطاني وفدا دوليا من مركز التضامن العالمي الذي يزور البلاد حاليا للإعراب عن تضامنهم وتأييدهم للخطـوات التي يتخذها اتحاد عمال البترول للحفاظ على حقوق ومكتسبات عمال القطاع النفطي في الكويت ودورهم النقابي المشهود له تاريخيا، خصوصا خلال الفترة الاخيرة من اعلان الاضراب ثم التوقف عنه اعلاء للمصلحة الوطنية، وتأكيدا على الدور الثابت الذي يقوم به الاتحاد لخدمة القضايا العمالية.

وتوجه اعضاء المركز خلال اللقاء بالشـكر لسمو رئيس مجلس الوزراء الشـيخ جابر المبارك لتفهمه الكامـل للمطالب العمالية ودوره الفعال بالقضية واحتواء ازمة عمال النفط المضربين، كما اثنـوا على دعم رئيس مجلس الامة للمطالب المشـروعة لعمال البترول واشادوا بدور الاجهزة الامنية الكويتية وتعاملها الراقي خلال فترة الاضراب بما يعكس بالإيجاب احترام الكويت الكامل للحريات العامة وبخاصة الحريات النقابية.

ضم الوفد المدير الاقليمي لمركز التضامن العالمي نادر تادرس ومدير منطقة الخليج فرانشيسـكا ريشـاردوني وعبدالرحمن التركي منسق للمركز.

مجموعة كوت الغذائية
Kout Food Group

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة مجموعة كوت الغذائية ش.م.ك.ع

إلحاقا للإخطار الأول بتاريخ 1 مايو 2016 يسر مجلس إدارة شركة مجموعة كوت الغذائية ش.م.ك.ع دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية والذى تقرر عقده في مقر "مجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة بلوك (1) - الدور الثاني - غرفه رقم 1211" فى تمام الساعة 11:30 من صباح يوم الأحد الموافق 15 مايو 2016 وذلك للنظر في:

1) مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
2) مناقشة تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
3) سماع تقرير أية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة (إن وجدت).
4) مناقشة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 واعتمادها.
5) مناقشة إقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية بواقع 30% من القيمة الإسمية للسهم (30 فلس للسهم الواحد) بإجمالي مبلغ وقدره 2,195,094 دينار كويتي لاغير (فقط مليونين ومائة وخمسة وتسعون الف وأربعة وتسعون دينار كويتي) وذلك لمساهمي الشركة المسجلين فى سجل المساهمين بتاريخ انعقاد الجمعية العامة.
6) الموافقة على صرف مبلغ 70,000 د.ك. (فقط سبعون ألف دينار كويتي لاغير) مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2015.
7) الموافقة على إخلاء طرف وإبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم القانونية والمالية خلال السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2015.
8) انتخاب اعضاء مجلس الإدارة للثلاث سنوات القادمة.
9) إعتماد تعاملات الشركة التي تمت مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2015 والتصريح لمجلس الإدارة بالدخول في معاملات وعقود معاوضة مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وبعدها لحين إنعقاد الجمعية العمومية السنوية للنظر في إعتماد البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2016.
10) تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أو التصرف في أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لما ينص عليه القانون والقرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن، ويستمر هذا التفويض ساريا لمدة 18 شهرا من تاريخ صدوره والموافقة عليه، مع التصريح لمجلس الإدارة بالتصرف لصالح الشركة في أسهم الشركة غير المستخدمة والفائضة عن نظام خيار شراء الأسهم للموظفين بعد الحصول علي موافقة الجهات الرقابية المختصة.
11) الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابه.

يرجى من السادة المساهمين أو موكليهم الراغبين فى حضور إجتماع الجمعية العامة مراجعة السادة الشركة الكويتية للمقاصة، برج أحمد، شارع الخليج العربي من الأحد إلى الخميس خلال مواعيد الدوام الرسمي لاستلام بطاقة (حضور/ توكيل) مصطحبين معهم شهادة الأسهم أو بطاقة التحويل قبل 24 ساعة على الأقل من موعد إنعقاد الإجتماع المشار إليه أعلاه.

مجلس الإدارة